# بحث حول :الأزمات المالية 1929-2008

## تخصص ادارة مالية

أعضاء البحث:
_هناء بلمرابط
_يسرى بوكلوهة
_لينة فول
_ندى قداش

## الفوج :1

تحت إشراف الاستاذ:
حريز هشام.

السنة الدراسية :2024_2025

## خطة البحث

مقدمة

المحور الأول :عموميات حول الازمات المالية العالمية

اولا: مفهوم الازمات المالية

ثانيا: أنواع الازمات المالية

ثالثا : أسباب ونتائج الازمات الماليةو

المحور الثاني : الازمات المالية العالمية من 1929-2008وانعكاساتها على الاقتصاد في الجزائر

اولا: ازمة الكساد 1929

ثانيا : ازمة النفط 1973

ثالثا : الازمة اللاتينية 1982

رابعا : ازمة جنوب شرق اسيا 1997

خامسا:ازمة الرهن العقاري 2008

الخاتمة

قائمة المراجع

## مقدمة

## التمهيد:

مر الإقتصاد العالمي بالعديد من الفترات الحرجة التي كشفت له عن الكثير من الهفوات والفجوات ، التي أصلحت ، لكنها بطبيعة الحال حدثت أغلبها نتيجة لما عرف ما بعد الثورة الصناعية والعولمة بمصطلح الانفتاح الدولي .الذي كان له الدور في العديد من المشاكل الكبيرة التي عرفت لاحقا بالأزمات، خاصة في النظام المالي الذي يعتبر الركيزة الأساسية في الاقتصاد العالمي الحديث . عانى العالم الاقتصادي بالعديد من الأزمات التي كانت السبب في تحديثه والعمل دائما على التغيير إلى الأحسن وبالتالي سنحاول أن نطرح

**الاشكالية الرئيسية:**

- **ماهية الأزمات المالية العالمية في الفترة 1929م 2008م و انعكاساتها على الاقتصاد الجزائري؟.**

**اشكاليات الفرعية :**

- ما المقصودة بالأزمات المالية?.
- ما هي أبرز الأزمات المالية في الفترة 1929 إلى 2008?.
- ما هي الآثار الأزمات المالية على الجزائر والحلول المطروحة ?.

**الفرضية الرئيسية :**

- الازمات المالية قد تكون نتيجة الانهيار في النظام المالي بسبب عدة مشاكل تساهم في خلقها .

**الفرضيات الفرعية :**

- تكون الأزمات المالية واسعة النطاق وغالبا جميع أنحاء العالم.
- من أبرز الأزمات المالية في فترات م1929 إلى 2008 م هي أزمة آه المكسيك.
- الآثار المترتبة من هذه الازمات المالية على جزائرفي أنها أدت إلى إنخفاض صادراتها النفطية.
- الحلول التي طرحت للمساعدة على تخطي هذه الأزمات كانت أبرزها الإنفاق الحكومي.

**الأهمية من هذه الدراسة:**

- بيان ماهية الأزمات المالية العالمية في الفترة 1929 م إلى 2008 م.
- معرفة انعكاسات الأزمات المالية العالمية على الإقتصاد الجزائري.
- تحديد اهمية النظام المالي وما يمكنه احداثه من تأثيرات خطيرة.

**الأهداف من هذه الدراسة:**

- أتعرف على الأزمات المالية ومدى خطورتها على النظام المالي.
- القاء الضوء على الحلول الموضوعة التي تأتي بعدسة لتصدي للأزمات المالية العالمية من 1929 م إلى 2008م.

- معرفة التوجهات الاقتصادية الجزائرية التي اتخذت بسبب هذه الأزمات المالية العالمية.

**المنهج البحثي المتبع:**

مراجع مكتبية: تم الإعتماد على الأطروحات والمذكرات والمجلات الاقتصادية حول الأزمات المالية آخذين الأفكار الرئيسية وهذا مع توجع الى المنهج تحليل .

المكتسبات القبلية: الاستعانة بما تم تحصيله من السنوات السابقة في المجال الاقتصادي والمالي ،اذ تم تحليل المعلومات والأفكار الرئيسية وتم صياغتها في هذا البحث أو المقال الاكاديمي وهذا بالاستعانة ب المنهج التحليلي.

اعتمدت دراستنا على المنهج الوصفية التحليلي وهذا ما اثبتته البراهين المذكورة مسبقا.

دراستنا العلمية القائمة على الازمات المالية العالمية من 1920م_2008م و اهم انعكاسات التي أثرت على الاقتصاد الجزائري سنوجزه في االنقاط التالية:

**المقدمة**

**التمهيد**

**اولا: عموميات حول الازمات المالية.**

**الفرع الاول: مفهوم الازمات المالية.**

**الفرع الثاني: انواع الازمات المالية.**

**الفرع الثالث: اسباب و نتائج الازمات المالية .**

**ثانيا: الازمات المالية العالمية من 1929م 2008م و انعكاساتها على الاقتصاد الجزائر.**

**الفرع الاول: الازمة الكساد 1929م.**

**الفرع الثاني: ازمة النفط.**

**الفرع الثالث: ازمة الاتينية.**

**الفرع الرابع: ازمة جنوب شرق آسيا.**

**الفرع الخامس: ازمة الرهان العقاري 2008م .**

# المحور الأول : عموميات حول الازمات المالية العالمية

## المطلب االاول : مفهوم الازمات المالية

التعريف :

لايوجد تعريف محدد للازمات المالية لكن من المفاهيم المبسطة لهذا المصطلح انها اضطراب حاد ومفاجيء غير متوقع يحدث في النظام الاقتصادي مما يؤدي الى اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك او بين العرض والطلب على السلع والخدمات يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية يمتد اثاره الى قطاعات أخرى

والازمة المالية اما تكون بطيئة او سريعة وقد تكون ازمة محلية يقتصر اثرها على بلد او دولة وقد تكون عامة وشاملة لعدة دول او العالم باسره

خصائصها :

1*السرعة والتفاجئ

2*الترابط والانتشار

3*تضخم المخاطر

4*التأثير على الاقتصاد الحقيقي[1]

[1] سميح مسعود الازمة المالية العالمية ’دار الشروق ’عمان ا2010’لأردن ص 18

## ثانيا: انواع الازمات المالية .

بعدما تم التعرف على مفهوم الأزمات المالية سنتطرق إلى أنواعها في ثلاث رئيسية :[1]

### الفرع الاول : الازمات المصرفية .

تحدث الازمات المصرفية عندما يواجه عددا كبيرا من سحب الودائع من البنك حيث يقوم باستخدام هذه الودائع للإقراض ويحتفظ بنسبة بسيطة لمواجهه طلبات السحب اليومي. وعندما لن يتمكن من إستجابة لطلبات المدعين الكبيرة تسمى أزمة سيولة .Systimatic banking crisis

كما يمكن أن يحدث العكس، عند عدم قيام البنك بمنحة قراض للعملاء خوفا لعدم قدرته على إستجابة للسحب تسمى بأزمة الائتمان .credit crunch

### فرع الثاني : الازمات العملة او أسعار الصرف .

تحدث نتيجة تغير أسعار الصرف بسرعة تؤدي الى خفض قيمتها و وادائها كوسيط للتبادل وقيمة للمخزون .تسمى كذلك أزمة ميزان المدفوعات Balance payments crisis نتيجة اتخاذ السلطة عدسة سياسات نقدية حيث تكون على شكله قرار يخص السياسات النقدية يتمثل فيه خفض العمرة بما يعرف بيتزا قويمة نتيجة عمليات المضاربة كذلك نتيجة ليه قصوى رؤوس الأموال الأجنبية أو تزايد رؤوس الأموال الخارجة.

### الفرع الثالث : الازمات اسواق المال «حالة الفقاعات».

يحدث في العديد من الحالات أزمات أسواق المال bubbles العديدة من الحالات وهذا راجع إلى إرتفاع سعر أصل بشكل مبالغ عن قيمته اسمية العادلة، وهذا عندما يكون الهدف من شراء الأصل هو ارتفاع سعره وليس توليد الدخل، وبالتالي تصبح مسألة وقت حتى ينهار سعر الأسهل خاصة عندما يكون في حالة بيع. وبالتالي سيحدث حالة ذعر ستؤدي إلى انهيار وانفجار الفقاعة.

---

[1] _ أ . الدكتور فريد كورتل ,أ الدكتور كمال رزيق ،الازمة المالية: مفهومها واسبابها و انعكاساتها على الدول العربية ، مجلة جامعة كلية بغداد كلية العلوم الاقتصادية ،المجلد 1 ، العدد 20 ،السنة 2015 ، الصفحة 7_8 .

## ثالثا : اسباب ونتائج الازمات المالية

**اسباب الازمات المالية :**

- التقلبات الاقتصادية : وتتمثل في التغيرات الكبيرة في النمو الاقتصادي مثل : الركود والانكماش
- التضخم : ارتفاع مستويات الاسعار بشكل مستمر يؤثر على قدرة الشرائية سلبا
- الديون : زيادة مستوى الديون , سواء على الحكومات او الافراد
- الازمات المصرفية : إنهيار البنوك او المؤسسات المالية بسبب المخاطر العالية او سوء الادارة
- التجارة العالمية : التوترات التجارية مثل فرض الرسوم الجمروكية
- الازمات السياسية : عدم الاستقرار السياسي والحروب
- الاحداث غير متوقعة : مثل الكوارث الطبيعية , والاوبئة

***نتائج الازمات المالية:***

*اثرت الأزمات المالية بالعديد من النتائج السلبية على الدولة وهذه نتائج تتمثل فيما يلي : (1)*

*1. البطالة: قد تؤدي الأزمات المالية إلى فقدان الوظائف وزيادة معدلات البطالة، حيث تقوم الشركات بتقليص عدد موظفيها لتقليل التكاليف.*

*2. تراجع النمو الاقتصادي: تؤثر الأزمات المالية سلبًا على النمو الاقتصادي، حيث تنخفض الاستثمارات والنفقات الاستهلاكية.*

*3. زيادة الديون: في أوقات الأزمات، قد تضطر الحكومات والأفراد إلى الاقتراض بشكل أكبر لتلبية احتياجاتهم المالية، مما يزيد من مستويات الديون.*

*4. تدهور الثقة: يمكن أن تؤثر الأزمات المالية على ثقة المستهلكين والمستثمرين، مما يؤدي إلى تراجع الاستثمارات والإنفاق.*

*5. تأثيرات اجتماعية: قد تؤدي الأزمات المالية إلى تفاقم الفقر وزيادة عدم المساواة، حيث يتأثر الفئات الضعيفة بشكل أكبر.*

*6.انهيار النظام المالي وإفلاس البنوك*
*7. غلق المصانع والشركات* [1]

[1] نجم الدليمي، الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية وحتمية انهيار النموذج الرأسمالي الأمريكي ، على15/10/2025 : تاريخ الاطلاع ، www.ahewar.orgdebatshow.art.aspaid=192344.

***المحور الثاني؛الأزمات المالية من 1929-2008***
***المطلب الأول:ازمة الكساد العظيم 1929***

تعد هذه الأزمة من أشهر الأزمات المالية التي شهدها الاقتصاد العالمي وأقواها أثرا، فبعد الأزمة التي اجتاحت م عظم دول العالم خلال سنوات الحرب العالمية الأولى، شهدت فترة ما بعد الحرب نوع من الاستقرار في العلاقات النقدية والمالية الدولية، لكن هذا الاستقرار ما لبث أن اختفى وظهرت الإختلالات

**أولا : تقديم الأزمة عرضت أسعار الأوراق المالية نيويورك ازدهارا كبيرا عام عام واستمرت بالارتفاع على مدى 05 سنوات إلى أن و**صلت إلى أعلى مستوياتها 24 أكتوبر 1929, وارتفع مؤشر داو جونز ارتفاعا شديدا لم يسبق له مثيل حيث قل المؤشر من 110 نقطة إلى 300 نقطة بنسبة مقدارها 273%, وثم بدأ بالانحسار وانخفاض الذي أدى إلى خسائر المستثمرين في عملية السوق تقدر بحوالي 200 مليار دولار وإفلاس حوالي 3500 مصرف في يوم واحد.
لقد بلغت أسعار الأوراق المالية أقصاها في سبتمبر 1929 ب 216 دولار للورقة المالية ثم بدأ بالانخفاض إلى أن وصل إلى 34 دولار في جوان 1932، وكانت أزمة 1929 شاملة حيث مست كل العالم وكل المجالات الاقتصادية والاجتماعية.(1[1])

**ثانيا : أسباب أزمة 1929:** هناك عدة أسباب أدت إلى حدوث أزمة 1929 وساعدت بعد ذلك في تفاقمها

ومن بين هذه الأسباب (2)
1. البيع على المكشوف .
2. ممارسة الغش والخدع من قبل السماسرة.
3. الشراء بغرض الاحتكار.
4. كثرة العرض ونقص الطلب.
5. التلاعب على العملاء من قبل السماسرة.

***ثالثا:نتائج ازمة الكساد.***
خلف ازمة الكساد العديد من النتائج السلبية من أبرزها مايلي:
1. افلاس البنوك وغلق المصانع والشركات .
2. تقليات في الأسواق المالية .
3. انهيار القطاع الفلاحي .
4. انتشار البطالة والفقر.
5. تظهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .
6. انخفاظ قيمة العملات الدولية بقيمة 50%.

***الحلول للخروج من الأزمة:***
1. تأمين الفلاحي وتأمين على البطالة .
2. التنويع في القطاعات .
3. إعادة جدولة الديون أي بناء نظام مالي جديد

(1)منير ابرهيم الهندي،**الاوراق الماليةواسواق راس المال**،نشأة المعارف الإسكندرية ٢٠٠٢ ص١٧٤
2.Mishkin Frederic and Eakins Stanley, Financial Market and Institutions, Addison Wesley Longman Inc, 3rd . ed, U.S.A, 2000, P.4.9.

## المطلب الثاني : ازمة النفط 1973

ازمة النفط او مايعرف بصدمة النفط الأولى كانت واحدة من اشد الازمات الاقتصادية التي هزت العالم في القرن 20 بدات في أكتوبر 1973 عندما قررت الدول العربية المصدرة للنفط بقيادة منظمة الاوبك فرض حظر عن تصدير النفط للدول الغربية الداعمة لإسرائيل في حربها ضد الحرب (حرب 6من أكتوبر) حيث قامت هذه الدول بتخفيض انتاج النفط وتخزينه مما أدى لنقص المعروض وارتفاع الأسعار

ومن اهم أسباب هذه الازمة :

*العامل السياسي :

1*النزاع العربي الإسرائيلي : حرب 6اكتوبر كانت الشرارة التي اشعلت الازمة حيث سعت الدول العربية لاستعادة أراضيها المحتلة من طرف إسرائيل مما أدى لمواجهة عسكرية مباشرة

2*دعم الغرب لإسرائيل : قدمت الدول الغربية وعلى راسها الولايات المتحدة الامريكية دعما عسكريا وماليا كبيرا لإسرائيل مما زاد حدة الصراع

*العامل الاقتصادي :

1*قوة منظمة الاوبك : سعت دائما لتوحيد جهود الدول المنتجة في تحديد أسعار النفط وسياسات الإنتاج

2*استغلال النفط كسلاح :استغلت منظمة أوبك ازمة حرب أكتوبر 1973 لزيادة نفوذها حيث استخدمت النفط كاداة للضغط على الدول الصناعية الكبرى

3*الاعتماد على النفط :كانت الدول صناعية تعتمد بشكل كبير على النفط المستود من الدول العربية مما جعلها عرضة للتاثير بشدة بقرارات المنظمة

وكانت لها تاثيرات على العالم والجزائر :

* على العالم :

-ارتفاع التضخم

-ركود اقتصادي

-تغير في ميزان القوى الاقتصادية

توتر في العلاقات الدولية-

*على الجزائر

الاثار الإيجابية :

-زيادة الإيرادات النفطية : استفادت من ارتفاع أسعار النفط مما أدى لزيادة هائلة في ايراداته

-تمويل خطط التنمية الاقتصادية: تم توجيه جزء كبير من هذه الإيرادات لتمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الطموحة التي اطلقتها الحكومة الجزائرية

الاثار السلبية :

-الاعتماد على النفط: رغم الزيادات في الإيرادات الا ان الاعتماد الكبير على النفط كمصدر رئيسي للدخل جعل الاقتصاد الجزائري عرضة لتقلبات أسعار النفط

-تضخم اقتصادي : أدى ارتفاع الطلب على السلع والخدمات نتيجة لزيادة الدخل الى ارتفاع معدلات التضخم

-تراجع القطاعات الأخرى : مع التركيز على قطاع النفط تراجعت القطاعات الأخرى مثل الزراعة والصناعة ...

ومن الحلول المقترحة للازمة داخل الجزائر :

1*ضرورة تنويع الاقتصاد

2*تشجيع الاستثمار في القطاعات غير النفطية

3*ترشيد الانفاق وزيادة كفاءته

4*وضع خطط طوارئ للتعامل مع الازمات .[1]

[1] مشدن وهيبة ' اثر تغيرات اسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال 1973 رسالة ماجيستار في العلوم الاقتصادية تخصص النقود والمالية معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ' جامعة الجزائر 2005' ص 21

## ثالثا : ازمة الديون الاثينية (المكسيك 1982) :[1]

ويقول رودز، إن الأزمة بدأت عندما لم تستطع دول أمريكا اللاتينية ، التى اعتمدت على الدين الخارجى الرخيص لأعوام رد هذا الدين ، وكان أبرز هذه الدول المكسيك والبرازيل والأرجنتين ، اللاتى اقترضت الأموال للتنمية وللإنفاق على برامج البنية التحتية ، فرغم أن اقتصادهم كان مزدهرا ، والبنوك كانت سعيدة لإقراضهم بدرجة تسببت فى زيادة الدين أربعة أضعاف فى سبعة أعوام.

وأضاف رودز , فى كتابه أن الأزمة استغرقت أعوام ليتم حلها ، عندما لجأت دول أمريكا اللاتينية إلى صندوق النقد الدولى، لإنقاذها مقابل برامج إصلاح وإجراءات تقشفية، ورغم صعوبة هذه الفترة إلا أن القيادة السياسية القوية تمكنت من المرور عبر الأزمة ، على حد قول رودز الذى اعتبر أن الدروس المستفادة من هذه الأزمة لم تتعلمها أوروبا عندما وقعت أزمة اليورو فيما بعد.

- اثرها على الجزائر : تأثرت بتقلبات اسعار النفط نتيجة لهذه الازمة ,تراجع الطلب على النفط من قبل الدول التي تعاني من الازمات المالية ,أثر سلبا على ايرادات الجزائر

## رابعا : ازمة جنوب شرق اسيا :[2]

وبعد 15 عاما من أزمة الديون فى أمريكا اللاتينية عام 1982، كرر التاريخ نفسه فى آسيا، وفى يوليو 1997، انهارت العملة التايلاندية "البات" عندما اضطرت الحكومة لتعوميها فى السوق المفتوحة.

وكانت الدولة مدينة بالكثير من الأموال لهيئات أجنبية ولم تستطع ردها حتى قبل انهيار العملة، مثلما حدث مع أمريكا اللاتينية وما يحدث الآن فى بعض الدول الأوروبية، وانتشرت الأزمة فى المنطقة، وتأثرت كوريا الجنوبية، وأندونيسيا ولاوس، وهونج كونج وماليزيا.

وفاجأت الأزمة الكثير من الحكومات الآسيوية، التى كانت تظن أنها تسير على المسار الصحيح، ولا يمكن أن تشهد ما حدث فى أمريكا اللاتينية، ولكن هذه الأزمة لم تنته إلا بالحصول على قروض من صندوق النقد الدولى بلغت 40 مليار دولار، وبعدها بعام واحد، 1998، حدثت أزمة مشابهة للغاية فى روسيا.

- اثرها على الجزائر : تراجع الاستثمارات الاجنبية في الجزائر كما ان انخفاض اسعار السلع الاساسية ,بما في ذلك النفط اثر على عائدات الحكومة .

---

[1] https//www.youm7.com ,consulté le 12/10/2024à 21:09

[2] نفس المرجع , السابق

## خامسا ازمة الرهن العقاري 2008م.

أزمة الرهن العقاري عام 2008 كانت حدثًا ماليًا كارثيًا نشأ من تزايد قروض الرهن العقاري عالية المخاطر، حيث قامت البنوك بإقراض أموال ضخمة لذوي الدخل المحدود دون ضمانات كافية. بدأت الأزمة في 2007 مع زيادة حالات العجز عن السداد، مما أدى إلى انهيار العديد من المؤسسات المالية[1] مثل بنك "ليمان براذرز" في سبتمبر 2008. تبع ذلك تأثيرات سلبية على الاقتصاد العالمي، بما في ذلك ارتفاع البطالة وفقدان المنازل.

بدأت أزمة الرهن العقاري خاصة بعد إصدار مرسوم الفيدرالي، الذي يقر على تقديم ضمانات البنوك التي تمنحك قروض عقارية لأصحاب الدخل المتواضع، ومن هنا تشجع المواطنون الأمريكيون الذين لا يمتلكون ديون او رسوم مالية وكذلك لديهم دخل متواضع على القيام بعملية القروض العقارية خاصة بعد قيام المؤسسات المالية بشراء عقارات وأراضي بقيمة 2,5 تريليون دولار ، ثم بيعها لشركات التوريق التي حولتها إلى سندات إستثمارية ،طرحتها في الأسواق المالية وبالطبع اغرت المواطنين الأمريكيون ذوي الدخل المتواضع ، كان الأمر يمر بسيروة في الأول، لكن هذا تغير بعد عدم قدرتهم على سداد قيمة هذه العقارات أو السندات، خاصة مع اقتراب آجال الاستحقاق وتزايد أسعار الفائدة ، حيث قام المستثمرون بإعادة بيع هذه السندات باسعار مرتفعة عن القيمة الاسمية العادلة مستفادين من سعر البيع والشراء وهكذا استمرت العملية لكل صاحب سند، مما أدى إلى ارتفاع قيمة العقار و زيادة العرض عليه ونقص الطلب. يرجع من جهة إلى المؤسسات المالية التي بقيت مستمرة على عملية شراء العقارات منحها للشركات التوريق حتى وصلت إلى مرحلة أنها لم تستطع أن تعيد أموالها، مما أدع إلى تخفيض السعر العقار والرفع من أسعار الفائدة ،لكن الأمر لم ينجح مما أدى إلى إفلاس مؤسسات مالية عدة مثل فريدريك مارك وفاني ماي .

### اسباب ازمة الرهان العقاري

- قروض الرهن العقاري عالية المخاطر : منح قرارات لغير القادرين على الستات مما أدى إلى زيادة معدلات التخلف.
- تجزئة لقروض :تجميع القروض وبيعها كأوراق مالية للمستثمرين ما زاد مخاطر النظامية.
- التحفيز مفرط :سياسات ميسرة بشكل مبالغ أدت إلى زيادة الاقتراب.
- نقص التنظيم : الثغرات في التنظيم المالي الذي سمح للبنوك بالاستثمار في أدوات مالية معقدة دون إشراف كاف.
- تغيرات في السوق : تراجع الطلب على العقار الذي أدى إلى انخفاض الأسعار مما أثر على قدرة المقرضين على السداد.[2]

### نتائج ازمة الرهان العقاري:

أزمة الرهن العقاري عام 2008 أدت إلى نتائج اقتصادية واجتماعية خطيرة، منها:

---

[11] - مغمول حمزة، تكرارات الازمات المالية و انعكاساتها على الاقتصاديات النفطية ، مذكرة ماستر، تخصص نقود و مؤسسات مالية ،كلية علوم اقتصادية و تسيير علوم تجارية، جامعة 8ماي 1945، الجزائر،السنة 2011_2012 ، الصفحة 38.

[2] - امغمول حمزة ، تكرارات الازمات المالية و انعكاساتها على الاقتصاديات النفطية ،الصفحة39.

- إفلاس شركات: أعلنت العديد من شركات الإقراض العقاري إفلاسها، مثل "نيو سينتشري" و"أميركان هوم مورغيج" .
- فقدان المنازل: فقد حوالي 3 ملايين أمريكي منازلهم بسبب عدم قدرتهم على سداد القروض .
- ارتفاع البطالة: ارتفعت معدلات البطالة بشكل كبير، حيث فقد ملايين الأشخاص وظائفهم نتيجة انهيار السوق.
- تدهور الأسواق المالية: تراجعت أسواق الأسهم بشكل حاد، مما أدى إلى انخفاض كبير في أسعار أسهم البنوك.
- الانفاق الحكومة: تدخل الصندوق الفيدرالي و الخرينة الحكومة لإنقاذ مايمكن انقاذه حيث تم انفاق مايفوق 500 مليار دولار المحافظة على الاقتصاد الوطني.
- تأثيرات استثمارية طويلة الامد على سياسات نقدية و المالية : حيث فقد المستثمر ن ثقتهم في سلبيات مالية نتبع. خاصة بعد افلاسهم ،خاصة حيث تم توقيف معظم المشاريع العقارية بعد الازمة.[3]

**<u>تأثرت الجزائر بشكل مباشر من الأزمة المالية العالمية عام 2008 من خلال عدة جوانب:</u>**

تعتبر الجزائر من الدول العربية في العالم التي لم تتأثر بأزمة 2008 الرهن العقاري مقارنة بدول الخليج العربي. وهذا راجع إلى عدة أسباب سنذكرها لاحقا ، لكن في تلك الفترة الجزائر كانت لديها في خزينتها المالية إيرادات تكفيها لمدة ثلاث سنوات، حيث أنها لم يلحقها مخاطر مالية كبيرة في نفس الفترة مقارنة بالدول العالمية أو العربية الأخرى. هذا لا يعني أنا لم تتأثر بهذه الأزمة العالمية خاصة إذا أنه كان لديها تعاملات واستثمارات خارجية أنذاك ذلك حيث أن أبرز العوامل والانعكاسات التي نتجت عن الأزمة لسنة 2008 كالآتي:

- انخفاض أسعار النفط: تراجع الأسعار أثر سلباً على الإيرادات الحكومية، مما زاد العجز في الميزانية.
- ارتفاع التضخم: زيادة أسعار السلع الغذائية والمواد الأساسية على المستوى العالمي أدت إلى تضخم مستورد، مما زاد من الضغوط الاقتصادية.
- تراجع الاستثمارات: شح السيولة العالمية أدى إلى تقليص الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما أثر على النمو الاقتصادي.
- عدم الاستقرار المالي: رغم أن النظام المالي الجزائري لم يتأثر بشكل كبير، إلا أن عدم الارتباط القوي بالأسواق العالمية لم يمنع التأثيرات السلبية على الاقتصاد الكلي.

**<u>الحلول الموضوع من طرف الجزائر :</u>**

- تنويع الاقتصاد: التوجه الى الإعتماد على الموارد المتجددة كالارض:الزراعة ،و الطاقات المتجددة: المناجم.

[3] - مغمول حمزة ، تكرارات الازمات المالية و انعكاساتها على الاقتصاديات النفطية ،الصفحة 40.

- التقليل من الانفاق الحكومي: مارس هذه السياسة المالية لتحفيز افراد على الابتكار و التنويع لكن مع عدم مساس بالفئة المحتاجة.
- التسهيلات القرضيه: حيث تم منحها للشباب الذي يعتبر العنصر الفعال في المجتمع مع تطبيق المتابعة و الرقابة الاستثمارية.
- دعم الاستثمار الخارجية: حيث تم فتح باب المشاريع الاستثمارية للخارج مع الاستفادة من الخبرات الخارجية و تداول رؤوس الاموال الاجنبية.

***الخاتمة:***

تعرض النظام المالي الدولي للعديد من الأزمات المالية، التي انعكست آثارها سلبا على الاقتصاديات المحلية وامتدت تداعياتها لدول أخرى بفعل العدوى المالية والتحرير المالي، وقد توصل

البحث إلى النتائج التالية:

-يترتب على الأزمات المالية خسائر وتكاليف اقتصادية واجتماعية كبيرة تتحملها اقتصاديات

الدول المتضررة.

- لاتقتصر الآثار السلبية للأزمات المالية العالمية على دول معينة بل قد تمس الدول المتقدمة والمتخلفة على حد سواء بفعل الاتجاه المتزايد نحو الانفتاح والتحرير المالي. تمس خسائر الأزمات المالية أغلب جوانب الاقتصاد المحلي، بتأثر القطاع الحقيقي والمالي وقطاع التجارة الخارجية.

-تتمثل أهم التكاليف الاقتصادية التي تحملتها الدول من جراء الأزمات المالية العالمية كأزمة النفط والأزمة المالية العالمية في تراجع معدلات النمو الاقتصادي، تحقيق خسائر كبيرة في الناتج الحقيقي، انهيار أسهم البنوك تراجع مؤشرات البورصات تزايد معدلات البطالة وانتشار القفر.

**المراجع:**


1. الدكتور فريد كورتل ,أ الدكتور كمال رزيق ،الازمة المالية: مفهومها واسبابها و انعكاساتها على الدول العربية ، مجلة جامعة كلية بغداد كلية العلوم الاقتصادية ،المجلد 1 ، العدد 20 ،السنة 2015 ، الصفحة 8-7
2. الازمات المالية و انعكاساتها على الاقتصاديات النفطية ، مذكرة ماستر، تخصص نقود و مؤسسات مالية ،كلية علوم اقتصادية و تسيير علوم تجارية، جامعة 8ماي 1945، الجزائر،السنة 2011_2012
3. نجم الدليمي، الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية وحتمية انهيار النموذج الرأسمالي الأمريكي ، على2025/10/15 : تاريخ الاطلاع ، 1

www.ahewar.orgdebatshow.art.aspaid=1

4.منير ابرهيم الهندي،االاوراق الماليةواسواق راس المال،نشأة المعارف الإسكندرية ٢٠٠٢ ص١٧٤

.5Mishkin Frederic and Eakins Stanley, Financial Market and Institutions, Addison Wesley Longman . Inc, 3rd

5https//www.youm7.com, consulté le 12/10/2024à .5

6.ا سميح مسعود الازمة المالية العالمية الدار الشروق اعمان 2010 الأردن ص 18

7.مشنن وهيبة : اثر تغيرات اسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال 1973 رسالة ماجيستار في العلوم الاقتصادية تخصص النقود والمالية معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير " جامعة الجزائر 2005 ص 21


TE

w

X